

عبد الهادي لـ«الوطن»: دبلوماسيون غربيون يوجهون وفد المعارضة في «الدستورية»

جنيف - الوطن



السفير أورد عبد الهادي يلتقي سفير روسيا جينيف غينادي غاتيلوف في مقر الأمم المتحدة (الوطن)

جديد تابع لهم من أجل أن يحققوا أهدافهم من خلاله».

ولفت عبد الهادي إلى ما قاله الرئيس بنشار الأسد في المقابلة مع قناتي «الإخبارية» و«الإخبارية السورية» أول من أمس بأن «إسرائيل هي الحاضر الحاضر في كل الملفات».

وقال: «هي تسعى من أجل استمرارها بالمنطقة كقاعة متقدمة لكل هذه القوى الدولية والإقليمية للمحافظة على مصالحهم والديبلوماسية قضايا نسبية فالحرية والديمقراطية قضايا نسبية في العالم وما يريدونه هو السيطرة على الأعمال والمال والنظف ووجودوا في سورية سداً مئبياً أمام مخططاتهم»، مضيفاً: «نحن على ثقة بأن الشعب السوري والدولة السورية ستزدهم كل هؤلاء».

وأول من أمس التقى عبد الهادي سفير روسيا جينيف، غينادي غاتيلوف في مقر الأمم المتحدة، وبحث معه آخر ما توصلت إليه محادثات جنيف لحل الأزمة السورية حيث كانت الموافقة الروسية والفلسطينية متطابقة، فيما يتعلق بعودة سورية ودعم الحوار السوري - السوري من دون تدخل خارجي لأي جهة كانت وصولاً إلى الحد السياسي.

ويشد الطرفان على ضرورة دعم اللجنة الدستورية التي تعني أن الحل السياسي بسورية قد انطلق، وأكد ضرورة رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب عن الشعب السوري.

أكد مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية، السفير أنور عبد الهادي، وجود دبلوماسيين غربيين في جنيف لدعم وفد المعارضة خلال اجتماعات لجنة مناقشة الدستور. موضحاً أن هؤلاء يأتون ليعطوا تعليماتهم لأدواتهم ويوجهوهم لما يريدونه ويحرضوهم على المزادات. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد عبد الهادي الذي يتواجد في جنيف حيث تعقد اجتماعات اللجنة الدستورية، أن منظمة التحرير الفلسطينية تدعم الحوار السوري السوري، وتنسق مع الأصدقاء الروس في هذا المجال، وقال: موقفنا واضح، فمبدأ بداية الأزمة ونحن نقف إلى جانب سيادة سورية ووحدة سورية التي تعتبرها بلداً استراتيجياً للقضية الفلسطينية وكذلك نحن حريصون على عودة الأمن والاستقرار إلى سورية وأن يتم القضاء على الإرهاب فيها وترفض أي تدخل خارجي في شؤونها.

وأضاف: نحن نتحرك في هذا الاتجاه على كل المستويات وخاصةً أن سورية لها أفضل كثيرة على الشعب الفلسطيني وخاصةً اللاجئين منهم فيها، إذ عملتهم معاملة المواطن السوري، ولذلك منذ بداية الأزمة أخذنا هذا الموقف الواضح ولا نقبل أي معارضة تابعة لدول خارجية، فهذه ليست معارضة حقيقية، المعارضة

ينص على المساواة الفعالة والكاملة بين الرجل والمرأة»، معتبراً أن هذا يدل على أنه لا يوجد أي ثقافة قانونية لدى جزء كبير من المتدخلين من طرف الآخر.

وأوضح القادري، أنه «كان هناك إصرار من جزء كبير من الوفد الذي تدعمه الحكومة السورية مع جزء كبير من وفد المجتمع الأهلي على أن تكون الجولة القادمة في دمشق لأن واقع الحال والمنطق يقول أن دستور الجمهورية العربية السورية يجب أن يوضع على أراضي الجمهورية العربية السورية».

ولفت إلى أن البعض من وفد المعارضة أشاروا في تصريحاتهم إلى أنهم قدموا من دمشق ولم يتعرضوا إلى أي شيء، ورفعت كل الإجراءات الأمنية عنهم.

وأضاف: «هناك إصرار ومطالبة أن تكون الجلسة القادمة وباقي الجلسات في دمشق المنتصرة».

ورداً على سؤال أن كان هناك اعتراض من وفد المعارضة أو المبعوث الأممي على ذلك، قال القادري: «لم نسمع أي اعتراض من أي أحد على ذلك ولا أي تعليق لا بالقبول ولا بالرفض».

وبين القادري، أنه كان هناك رفض قاطع من قبل الوفد المدعوم من الحكومة السورية وعضو كبير من وفد المجتمع الأهلي لأي مساس بالوثائق الوطنية التي تعتبرها ثوابت مقدسة بالنسبة لنا حيث وردت بعض المداخلات ومن خلال نقاط النظام التي نصت عليها اللائحة الإجرائية تم إيفاء هؤلاء المتحدثين وتم إعادتهم إلى جادة الصواب».

ولفت إلى أن هناك «بعض المصطلحات التحريضية من الطرف الآخر والتي لا تعبر عن حسن نيات في مثل هكذا اجتماعات».

إصرار من الوفد المدعوم من الحكومة على أن تكون جولة «الدستورية» القادمة في دمشق القادري لـ«الوطن»: الجلوس اليوم لمناقشة الدستور منحة من الدولة

جنيف - مازن جبور

الحالي وفق لوضع العربية أمام الحصان وهذا ما يتم تفتيده من قبل الوفد المدعوم من الحكومة السورية بكافة أعضائه باعتباره أن هذا الوفد يضم مجموعة كبيرة من الكفاءات في كافة المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية لذلك استمتت مداخلات الوفد المدعوم من الحكومة بالدفقة والموضوعية خلافاً لطروحات الوفود الأخرى..

ويعد أن لفت القادري إلى أنه «كان هناك بعض الطروحات الاستفزازية»، وأضاف: «اليوم نحن قاربنا تحقيق الانتصار للتاج وهناك إرهاب ضرب في سورية لثمانية سنوات ودمر كل ما هو جميل في حياتنا وحاول حقيقة أن يحذف جهوداً كبيرة في مجال التنمية وهناك من يتعالم عنهن، ويتعالم أيضاً عن الغزو التركي لأراضي الجمهورية العربية السورية والتواجد الغير شرعي لقوات أجنبية كالأمريكية والفرنسية والبريطانية وغيرها من دون إذن الحكومة السورية».

وأكد القادري، «نحن لا نريد أن نضع العربية أمام الحصان، بل نريد أن نتناقش الأمور بروية وموضوعية وبفهم حقيقة ما يحصل اليوم»، وقال: «الدولة السورية منتصرة بالجلوس اليوم لمناقشة الدستور يعتبر منحة من الدولة، لذلك قبل الحديث عن دستور جديد أو تعديل الدستور التافه، هناك منهجية يجب أن توضع وقواعد أساسية يجب أن يتفق عليها الجميع ولا يمكن التفكر فوفاها، لافتاً إلى أن «البعض مباشرة عبر عن أحلامه الطوباوية فيما يرغب أن يكون عليه الدستور وطلب قضايا قاضية حالياً، فمثلاً بما يتعلق بتبغيل النساء وردت مطالبات كثيرة بضرورة تمثيل النساء بما لا يقل عن ٣٠ بالمئة بينما الدستور القائم حالياً

أكد رئيس اتحاد العمال السوري وعضو الوفد المدعوم من الحكومة السورية في اللجنة الدستورية، جمال القادري أن الدولة السورية منتصرة والجلوس اليوم لمناقشة الدستور يعتبر منحة من الدولة، لافتاً إلى الإصرار الكبير من الوفد على أن تكون الجولة القادمة في دمشق المنتصرة، وأنه لم يكن هناك أي تعليق من الطرف الآخر ولا من المبعوث الأممي غير بيدرسون لا بالقبول ولا بالرفض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بمقر الأمم المتحدة بجنيف، عقب اختتام جلسات أعمال الهيئة الموسعة «للجنة الدستورية» التي استمرت يومين، قال القادري عضو «اللجنة المصغرة» عن الوفد المدعوم من الحكومة السورية: كانت الجلسة للصف الذهني يقول فيها كل عضو في الوفود ما يريد قوله».

وأضاف: «يمكن القول إنه تم الاتفاق وإقرار مدونة السلوك ولائحة الإجراءات حتى يكون هناك أسس يتم السير عليها خلال عمل اللجنة لكن أغلب القضايا التي طرحت اليوم (أمس) من قبل المتدخلين وخصوصاً من قبل وفد ما يسمى بـ«المعارضات» هي قضايا متضمنة في الدستور الحالي».

وأوضح القادري، «البعض طرح استقلالية النقابات والاتحادات، ونص المادة العاشرة من دستور العام ٢٠١٢ الذي أقر بعد استفتاء شعبي يصح على أن الدولة السورية تضمنت استقلالية النقابات وتضمن فيها بمشاركة في المجالس التي تتناسب مع مجال عملها».

وأضاف: «معظم مداخلات «وفد المعارضات» تتم عن عدم معرفة بالاستنور

مدونة سلوك لأعضاء اللجنة الدستورية والممارسات الإجرائية الأولية للرئيسين المشتركين لـ«اللجنة الدستورية»

جنيف - الوطن

تبعاً للمعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية للجنة الدستورية (ورقة الإجراءات)، وعماداً ما يتمتع به الرئيسان المشتركان من الصلاحيات الضرورية لضمان السير المنتظم للجنة الدستورية، وتمشيا مع روح التوافق والإنخراط البناء، وضماناً لعمل ذي مصداقية ومتوازن وشامل للجميع، يقرح الرئيسان المشتركان مدونة السلوك التالية لأعضاء اللجنة الدستورية، وكذا على الممارسات الإجرائية الأولية للرئيسين المشتركين للجنة الدستورية.

مدونة سلوك لأعضاء اللجنة الدستورية:

يلتزم أعضاء اللجنة الدستورية بالآتي:

- 1- اتباع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية المنققة عليها (ورقة الإجراءات)، وأي قواعد أخرى يتم إقرارها، بما في ذلك بنود هذه المدونة والممارسات الإجرائية للرئيسين المشتركين، لضمان السير المنتظم لعمل اللجنة الدستورية.
- 2- العمل في إطار اللجنة، وتجاه جميع المسائل المرتبطة بها، بروح التزام وحسن نية وبشكل تعاوني من أجل إنجاز عمل اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة.
- 3- الحرص على المشاركة في اجتماعات اللجنة كافة، وفي
- 4- احترام سرية مداوالات اجتماعات اللجنة.
- 5- الامتناع عن استخدام الحسابات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، كوسيلة للتواصل مع اللجنة.
- 6- يتم تقديم الشواغل والشكاوى لرئيس الجلسة حصراً.
- 7- يحق للعضو التعبير عن رأيه في الإعلام.
- 8- إظهار مستوى عال من النزاهة وحسن التقدير أثناء التواصل في الفضاء العام.
- 9- يمكن تعديل مدونة السلوك أو استكمالها بما في ذلك إضافة نقاط أخرى، بناء على اقتراح من الرئيسين المشتركين، وإقرارها من أعضاء اللجنة.

الممارسات الإجرائية الأولية للرئيسين المشتركين للجنة الدستورية

- 1- يقوم الرئيسان المشتركان بالآتي:
- 1- رئاسة اجتماعات اللجنة بشكل مشترك مع التناوب على الإدارة الفعلية للجلسات يومياً.
- 2- في أول جلسة من كل دورة، يعرض الرئيسان المشاركون جدول أعمال هذه الدورة المقترح من قبلهما، وذلك بناء على الأفكار وجهات النظر التي يبديها الأعضاء. ويتم إرسال مدونة جدول الأعمال إلى أعضاء اللجنة قبل عقد الجلسة، لإبداء مقترحاتهم، ليصار إلى اعتمادها من أعضاء اللجنة.
- 3- توزيع ملخصات عن المداوالات السابقة لجلسات اللجنة، بعد الاتفاق عليها من الرئيسين المشتركين. ويتم التوصل إلى القرارات التي تصوب أي خطأ في هذه المحاضر، بعد مراجعتها.
- 4- تسجيل وتدوين النقاط التي تم الاتفاق عليها بشكل نهائي أو مؤقت في إطار اللجنة وذلك بمساعدة السكرتارية.
- 5- الحرص على تعزيز المساواة في الحقوق والمشاركة الفعالة بين النساء والرجال.
- 6- إعطاء الأولوية في الحديث للأعضاء الذين يريدون إثارة نقطة نظام إذا رأوا أن هناك مخالفة لورقة الإجراءات أو مدونة السلوك.
- 7- وضع قائمة المتحدثين تسلسلياً تبعاً لترتيب التسجيل مع مراعاة التوازن بين مكونات اللجنة.
- 8- تعليق الاجتماعات في حالة الإخلال بنظام الجلسة وفي حالة استمرار الإخلال رفع الجلسة إلى يوم العمل التالي.
- 9- اختتام الجلسات بتحديد موعد للجلسة القادمة.
- 10- تقديم السكرتارية الدعم اللوجستي اللازم، وفقاً للحاجة وضمان السير الجيد لعمل اللجنة.
- 11- يمكن تعديل الممارسات الإجرائية الأولية للرئيسين المشتركين أو استكمالها بنقاط إضافية، بناء على اقتراحهما، وإقرارها من أعضاء اللجنة.

أعضاء اللجنة المصغرة في اللجنة الدستورية من الوفود الثلاثة

أعضاء الوفد المدعوم من الحكومة

أحمد فاروق عربوس، أحمد كزبري، أشواق عباس، أمجد عيسى، أمل بلال زاجي، جمال قادري، جميلة الشرجي، دارين سليمان، رياض طازون، عبد الله السيد، محمد أكرم العجلافي، محمد خير العكام، محمد عصام هزيمة، مزار السيفي، هيثم الطاس.

أعضاء وفد المعارضة

أحمد العسراوي، بسمة قضماني، حسن الحريري، حسن عبدي، ديماس موسى، صفوان عكاش، طارق الكريدي، عوض العلي، قاسم الدوريش، كاميران حاجو، محمد أحمد، محمد جمال سليمان، مهند دليقان، هادي البحرة، هيثم من محمود رحمة.

أعضاء وفد المجتمع الأهلي

أنس زريع، إيلاف الحمد، أيمن شحود، خالد عدوان الحلو، رغداء زيدان، سمر الديوب، صباح الحلاق، سونيا حلبلي، عصام الزبيقي، علي عباس، عمر عبد العزيز، مازن غريبه، ماهر ملتذي، موسى متري، ميس الكريدي.

روسيا فرضت عدم رفع العلم على العربات التركية خلال الدورات المشتركة عدوان أردوغان يتواصل.. وانطلاق المرحلة الثانية من «مذكرة سوتشي»

الوطن - وكالات



دوريات روسية وتركية مشتركة عند الحدود السورية التركية (أ ف ب)

لافروف: لا أحد يرغب في انفجار المنطقة بسبب المشكلة الكردية

الوطن - وكالات

بالتراffic مع وصول وفد عسكري روسي إلى أنقرة هو الثاني من نوعه خلال أسبوع للتباحث في مسألة تنفيذ «مذكرة سوتشي»، أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في موسكو وأنقرة هيئات الظروف لمناقشة المشكلة الكردية، وأن لا أحد يرغب في انفجار المنطقة بسبب المشكلة الكردية.

وقال لافروف، في حوار مع قناة «روسيا ٢٤»، حسب وكالة «سبوتنيك»: «لقد هيئنا الظروف التي تسمح بالاتفاق على مصير الأكراد في سورية بهدوء، وليس في فترات توقف العمليات العسكرية». مضيفاً: «هذه مشكلة لا مفر منها، بل نستطيع أن نقول: إنها مشكلة ذات نطاق واسع، ولا تمس الأزمة السورية فقط، بل تشمل الأزمة السورية والعسكرية السورية، وبعيداً عن الجوانب العسكرية، نحن نرى في إيران، وبالطبع، عدد كبير منهم يعيش في تركيا نفسها، ولا أحد يرغب في «انفجار» هذه الدول وهذه المنطقة بسبب التوتر حول المشكلة الكردية. لا أحد يرغب في أن يشعر الأكراد بأنهم أناس من الدرجة الثانية». أنه «هناك تصريحات لافروف تزامنت مع إعلان وزارة دفاع النظام التركي، في بيان «وحدات الأناضول»، أنه «من الضروري إعادة العمل باتفاق أئنة البريم بين سورية وتركيا.

ومنذ أيام قليلة، أكدت وزارة الدفاع الروسية في بيان أن الجانب الروسي نفذ بشكل كامل الإجراءات الواردة في مذكرة التفاهم الروسية - التركية الصادرة في ٢٢ تشرين الأول.

على صعيد متصل، أكدت صحيفة «حرييت» التركية المعارضة، أن رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، خلال اجتماع في الهيئة المركزية لحزب العدالة والتنمية، مسؤولو السفارة: «إن مزاعم دعوة عدي من قبل وزارة الدفاع التركية عارية عن الصحة».

رغم انطلاق المرحلة الثانية من «مذكرة سوتشي»، وتسيير أول الدورات المشتركة الروسية المشتركة مع الاحتلال التركي بعد أن فرضت الأولى على الثانية عدم رفع الأعلام التركية على عرباتها، وأصل نظام رجب طيب أردوغان وميرتقته من التخططات الإرهابية عدوانهم على شمال شرق البلاد.

وهاجمت التخططات الإرهابية الموالية للنظام التركي مواقع ميليشيا سورية الديمقراطية - قسد، على محاور قرى تل محمد وعينق الهوى بمنطقة أبو رأسين، حسب «المركز السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

وأشار «المركز» إلى أن الاشتباكات بين الجانبين تفاقمت مع قصف مدفعي نفذته قوات الاحتلال التركي على المنطقة، بينما دارت اشتباكات بين الطرفين خلال الساعات الفاتنة على محاور في ريف تل أبيض الغربي، كما حاول إرهابيو أردوغان قطع الأوتستراد من الجهة الغربية لعين عيسى دون أن يتمكنوا من ذلك حتى الآن.

وفي وقت سابق من يوم أمس، جرت اشتباكات عنيفة شهدتها محاور بمنطقة أبو رأسين، بين ميليشيا «قسد» وإرهابيي أردوغان، وترافقت مع قصف مدفعي كبير، حيث تمكنت «قسد» من التصدي للهجوم، وفي وقت أصيب فيه ٣ مدنيين بينهم مواطن، بالإضافة لإصابة صحفي روسية أجنبية وذلك جراء القصف والاشتباكات التي شهدتها المنطقة، في حين ساد الهدوء النسبي والحذر عموم منطقة شرق الفرات.

في المقابل، قالت وزارة دفاع النظام التركي في بيان نقلته وكالة «سانا»: إن جندياً قتل وأصيب ستة آخرون بانفجار نغم شمال سورية، بعد أن كان جندي تركي قتل وأصيب آخر في تشرين الأول المنصرم خلال العدوان على الأراضي السورية.